

لغاها في انما كانت تعلقا اذ كانت موصولة لبعق ان بالآخر
 والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى أصلا فاذا فسروا
 قرأة النصب بجاهت عليكم المبتدأ بثبات انما تضمن معنى ما
 والا وطابت هذه القرأة لرفع لان ما بينهما موصولة لوقا
 محذوف والمبتدأ خبر ان تقدمه ان الذي حرمة الله عليكم المبتدأ
 وهذا حينئذ المبتدأ في تسمية المسند ان محذوف من زيد
 المطلق زيد قصر لاختلاف على زيد فان قلت هاجل ما في
 قرأة الرفع كقرأة في قرأة المصطفية اما على قرأة حرم بينا المبتدأ
 وهو المبتدأ في المصاح والمقصود هنا ظاهره ان المبتدأ لان
 حرم من المبتدأ لغيره فلا وجه لرفع المبتدأ اعليا وبل انما حرم
 الله شيئا هل المبتدأ ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يحمل ما
 موصولة والمبايد محذوف والمبتدأ خبر ان الذي حرم الله عليكم
 المبتدأ لا مجال لا يرتفع هذا التاويل واما على قرأة حرم بينا المبتدأ
 فيحمل ان يكون كافة واما يكون موصولة ونقل بولي عن الرفع
 انه اختار ان كما كافة وحرم من المبتدأ كذا نقول جعلها
 موصولة اسم ان والمبتدأ خبرها اولي لبتدأ ان عامله على ما هو
 الاصل اشار الى الثاني بقوله **وقول النحاة انما لا ثبات ما يندرج**
ونفي ما سواه اي سوي ما يذكر بعده اما في ضمير الموصوفين نحو انما
 زيد قائم فهو لا ثبات قيام زيد ونفي ما سواه من المبتدأ ونحوه
 واما في نقل المصنف نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي ما
 سواه من قيامه وبذلك عاينها في اسوي الحكم المذكور بعده في كل

قرأة والتقدير حرم

من المصنفين

من المصنفين محضوا لظهوره لا ينعى لكم سواه وقد يقال ان المراد
 ان لا ثبات لجزء الايض بما بعده لوصفي الاشارة ليضم مع نفي
 ما سواه وهو تكلف وأشار الى المالك بقوله **وتحذف نفسا العليم**
 اي مع انما فتوى انما يقوم انما كما تقول انما يقوم الا انما اذ قد تضمن
 في علم الخبر انه لا ينعى لانه لا اتصال الا لنعذر الاتصال ووجه التسمية
 محضون مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغوي ونحو ذلك
 وجميع هذه الوجوه منتقاة ههنا سوى ان تقدم فيها الفصل لغوي
 وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انما ثم استشهد به في هذا
 الاتصال بيت الفصحى **ومرغ باسم السفاغ ليعلم انه من البيت**
التي يشهد بها الاثبات لتوعدا ليس الغرض بجزء التثنية
قال الفرزق انما لا يركب من الزود وهو الطرد الماسي الواسع
 وهو الهدى في الاسماء هو الماسي الزود اذا خرج المولى بجمه كعظيم
 وعنت منجاة وحرمة **وانما يرفع عن حسابهم انما اولي** لما كان خبره
 ان محض المدافع لا المدافع عنه فصل الصيرفة اذ لو قال وانما
 ادفع عن حسابهم لاصاب غيرهم كما ان قيل لا ادفع الا عن حسابهم
 وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن حسابهم هو لا غير
 ولا يجوز ان يقال للمجمول على الضرورة لانه كان يقع ان يقول انما
 ادفع عن حسابهم انما على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون موصولة
 اسم ان وانما خبرها اي ان الذي يدافع بها لان قولنا انما انما تاكيد
 ويل على ان الغرض لا ينعى للمتكلم بصدق الزود والمدافع عنه
 وليس محسوسه انما انما انما انما المدافع انما لانه لا ضرورة

انما الذي يدلوا الا عدوا عن
 قوم ويجوزهم ويدفع عنهم بالسينان
 شرح المالك

لصار المعنى انما انما انما